اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"

تقرير مقدم من جمهورية كوريا

اتفق المؤتمر، على النحو الوارد في الفقرة الفرعية ١٢ من الفقرة ١٥ من الفرع المعنون "المادة السادسة والفقرات من الثامنة إلى الثانية عشرة من الديباجة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، على أن تقدم "جميع الدول الأطراف، في إطار عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار، تقارير بصورة منتظمة عن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". وتقدم جمهورية كوريا في هذا الصدد، عقب تقريرها إلى الدورة الثانية، تقريرها الثالث هذا إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

١ - لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية والركيزة الأساسية التي يقوم عليها العمل الرامي إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وفي الظروف الراهنة، تسببت حالات عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولأنظمة الضمانات المرتبطة بها، ونشوء شبكة دولية سرية لشراء المواد والتكنولوجيا النووية في تقويض سلامة المعاهدة ومصداقيتها. وفي ضوء تنامي خطر الإرهاب النووي نتيجة للتزايد الذي حدث مؤخراً في الأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء العالم، صارت الحاجة إلى تعزيز وصون فعالية المعاهدة وسلامتها ذات أهمية أكبر من أي وقت مضى.

٢ - وبوصف جمهورية كوريا دولة لانهوية، فهي تواصل التقيّد بالتزامها، عملاً بالمعاهدة، بعدم قبول تحويل الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، أو التحكم فيها، أو صنعها، أو تملكها.

٣ - وقد شكلت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ إنجازاً هاماً في ميدان نزع السلاح النووي. فالبادئ التوجيهية المنصوص عليها فيها، ولا سيما الخطوات العملية الـ ١٣ الواردة فيها، لا تشكّل مقياساً للتقدّم المحرز في هذا الميدان فحسب، بل أيضاً خريطة طريق ترمي إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي.

ومنذ اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، ما فتئت تتزايد توقعات إحراز التقدم في تنفيذ تدابير نزع السلاح والشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي للدول الخمسة الحائزة للأسلحة النووية أن تضع التزامها الصريح بنزع السلاح موضع التنفيذ ببذل جهود متواصلة وتدرجية. غير أنه ينبغي كذلك التسليم بأن نزع السلاح النووي عملية دينامية ومتشعبة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الأمنية الدولية. لذا، يعدّ اتباع نهج تدريجي يسير خطوة تلو أخرى الأسلوب الواقعي والعملية المتعين اعتماده.

٤ - وتولي جمهورية كوريا أهمية بالغة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في وقت مبكر. فقد وقّعت هذه المعاهدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لدى فتح باب التوقيع عليها، وأودعت وثيقة التصديق عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتواصل جمهورية كوريا تشجيع دول أخرى على التصديق على هذه المعاهدة، ولا سيما الدول التي يعتبر تصديقها على المعاهدة لازماً لدخولها حيّز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وفي إطار الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا لكي تدخل المعاهدة حيّز النفاذ في وقت مبكر، اضطلعت بدور صديق الرئاسة لتيسير دخول المعاهدة حيّز النفاذ في وقت مبكر.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي التمسك بالوقف الاختياري الحالي للتجارب النووية لجميع البلدان، في الوقت الذي يستمر فيه دعم إقامة آلية الرصد الفعلي من جانب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وفي هذا الخصوص، تشارك جمهورية كوريا بشكل نشط في إقامة نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما عن طريق التعاون الذي تقدّمه محطاتها لرصد الزلازل، وهي إحدى المحطات الرئيسية في منطقة شمال شرق آسيا.

٥ - وتولي جمهورية كوريا أهمية كبرى إلى مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على اتفاقات نزع السلاح. ومن المؤسف أن هذا المؤتمر لم يتمكن بعد من الخروج من المأزق الذي يحول دون مباشرته لعمله الفني.

ويتعين أن يباشر مؤتمر نزع السلاح المفاوضات فوراً بشأن معاهدة لوقف عالمي وقابل للتحقق لإنتاج المواد الانشطارية، باعتبار ذلك الخطوة المنطقية التالية نحو نزع السلاح النووي وتحقيق عدم انتشاره.

٦ - وتؤيد جمهورية كوريا تأييداً تاماً الدور الأساسي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة المختصة المسؤولة عن التحقق من الامتثال للالتزامات التي تنص عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكفالاته. وتواصل الجمهورية حث الدول التي لم تنفذ بعد اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة على أن تقوم بذلك. ولكي تعزز فعالية الوكالة في التحقق من الامتثال للمعاهدة وكشف حالات عدم الامتثال، ينبغي تعزيز الصبغة العالمية للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة. وقد قامت جمهورية كوريا من جانبها بإخطار الوكالة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بأنها استكملت إجراءاتها الداخلية للتصديق على البروتوكول الإضافي. وبذلك صارت جمهورية كوريا البلد التاسع والثلاثين الذي أدخل ذلك البروتوكول حيز النفاذ.

٧ - وترحب جمهورية كوريا بالتقدم المحرز في وضع اتفاقات بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتنفيذها. وقد أيدت في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة القرارات التي نصت على إنشاء هذه المناطق أو على تدعيمها.

علاوة على ذلك، تواصل جمهورية كوريا التمسك بالتزاماتها بالإعلان المشترك بين الكوريتين الجنوبية والشمالية بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية الذي اعتمد في عام ١٩٩٢.

٨ - وترحب جمهورية كوريا بدخول معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو) التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن ييسر هذا التقدم المحرز في الاتفاقات الثنائية على تخفيض الأسلحة النووية اتخاذ مبادرات مماثلة لنزع السلاح في المستقبل.

٩ - وتسلم جمهورية كوريا بأن تدعيم النظم ذات الصلة للرقابة على الصادرات يعد أداة ناجعة للحيلولة بفعالية دون انتشار الأسلحة النووية. ويجب مواصلة تدعيم تلك الآليات.

واستضافت جمهورية كوريا الجلسة العامة لمجموعة موردي المواد النووية في أيار/مايو ٢٠٠٣. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أدرجت الحكومة الكورية نظام الكشف عن جميع المواد النووية في منظومتها القانونية، وهي تعمل حالياً على تنفيذه وفقاً لذلك.

١٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، استضافت جمهورية كوريا مؤتمرها السنوي الذي بدأ تنظيمه في ٢٠٠٢ والمعنون "عملية جزيرة جيجو المعنية بترع السلاح وعدم انتشاره" بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي لنزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، تناول، في جملة أمور، التحديات التي تعترض تطبيق معايير عدم انتشار الأسلحة ونزعها في شرق آسيا.